المواهب الربانية

في

حل ألفاظ حديث أم زرع

وذكر ما تضمنه من الفوائد

تأليف

أبي زكريا أحمد بن أبي بكر آل مصطفي

الرِّغَاسِي

مُقَدَّمَةُ الْمُؤَلِّفِ

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خَصَّ نَبِيَّنا محمدا ﷺ بِجَوامِعِ الْكَلِمِ، ومَنَّ عليه بِجَوَاهِرِ الْحِكَمِ تَفُوحُ مِنْ أحاديثه على الْخَافِقَيْنِ، فتبارك الله ذُو نِعْمَةٍ وَاسِعةٍ.

والصلاة والسلام على أَفْصَحِ كُل نَاطِقٍ بالضاد محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه ذَوِي الأُصُولِ الْكَرِيمَةِ وَالْأَمْجادِ الْمَأْثُولَةِ، ومن سلك طريقهم إلى يوم الحساب.

أما بعد: فإن حَديثَ أُمِّ زَرْعٍ من أَغْرَبِ الْأَحَاديثِ الوَاقِعةِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ، فقد تَضَمَّنَ ألفاظا غَرِيبَةً جِدًّا لا بُدَّ مِنَ الاسْتِعانَةِ بِالْمَعَاجِمِ اللُّغَوِيَّةِ لِتَقْرِيبِهَا، ولذلك عَزَمْتُ عَلَى أَنْ أُفْرِدَهُ بِالتَّصْنِيفِ لِحَلِّ ألفاظه وذكر ما تَضَمَّنَهُ مِنَ الفوائد لِيَنْتَفِعَ به الطُّلَّابُ.

وَخُطَّتِي فِي شَرحه ما يلي:

1- ذِكْرُ نَصِّ الْحَدِيثِ أَوَّلًا.

2- ذِكْرُ مَصادِرِه.

3- ذِكْرُ مَنْ شَرَحَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَال.

4- وأَهَمُّ الْمَصَادِرِ التي أَعْتَمِدُ عَلَيْهَا فِي شرح الحديث ما يلي:

1- «فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِي، لِلْحَافِظ ابْنِ حَجَرٍ»

2- «الْمِنْهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، لِلنَّوَوِي»

3- « الْمُفْهِمُ، لِأَبِي الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِي » وهذا لا يدل على اكْتِفَائِي بِهذِه الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ، بل نَسْتَفِيدُ مِنْ غَيْرِها، كما سيأتي ذكر قائمة المصادر والمراجع.

5- ذِكْرُ الاخْتِلَافِ فِي رَفعِ الْحَدِيثِ.

6- ذِكْرُ سَبَبِ الْحَدِيثِ.

7- شَرْحُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

8- ذِكْرُ مَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْفَوَائدِ.

9- الْخَاتِمَةُ.

فَنَسْأَلُ اللهَ الْمَوْلى جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَنْفَعَ به طُلَّابَ الْعِلْمِ خَاصَّةً، وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ عَامةً، وَأَنْ يُسَجِّلَهُ في مِيزَانِ حَسَنَاتِنَا إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيْهِ.

الْمُؤَلِّفُ

أبو زكريا الرِّغَاسِيُّ

حُرِّرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ « 1 » مِنْ شَهرِ الثالث الْهِجْرِي « 3 » سَنَةَ «1442» هـ الْمُوافق سَنَةَ « 2020 » م

وذلك فِي حَارَةِ إِنُوسَاوَا حُكُومَةَ عُنْغُّغُو وِلَايَة كَنُو نَيْجِيرِيَا

نَصُّ الْحَدِيثِ

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: « جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا، قَالَتِ الأُوْلَى: زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٌّ[1] عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ، لَا سَهْلٍ فَيُرْتَقَى، وَلَا سَمِينٍ فَيُنْتَقَلُ، قَالَتِ الثَّانِيَةُ: زَوْجِي لَا أَبُثُّ خَبَرَهُ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرَهُ، إِنْ أَذْكُرْهُ أَذْكُرْ عُجَرَهُ وَبُجَرَهُ، قَالَتِ الثَّالِثَةُ: زَوْجِي الْعَشَنَّقُ، إِنْ أَنْطِقْ أُطَلَّقْ وَإِنْ أَسْكُتْ أُعَلَّقْ، قَالَتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ، لَا حَرٌّ، وَلَا قُرٌّ، وَلَا مَخَافَةَ، وَلَا سَآمَةَ، قَالَتِ الخَامِسَةُ: زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهِدَ، وَإِنْ خَرَجَ أَسِدَ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ، قَالَتِ السَّادِسَةُ: زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ وَإِنْ

---

[1] – بالرفع على أنه صفة للحم، والمشهور جره على أنه صفة للجمل كما سيأتي.

شَرِبَ اسْتَفَّ وَإِنِ اضْطَجَعَ الْتَفَّ، وَلَا يُوْلِجُ الْكَفَّ لِيَعلَمَ البَثَّ، قَالَتِ السَّابِعَةُ: زَوْجِي غَيَايَاءُ أَوْ عَيَايَاءُ طَبَاقَاءُ، كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ، شَجَّكِ أَوْ فَلَّكِ أَوْ جَمَعَ كُلًّا لَكِ، قَالَتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ، قَالَتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ العِمَادِ، طَوِيلُ النِّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ، قَرِيبُ البَيْتِ مِنَ النَّادِ، قَالَتِ العَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ، مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ المَبَارِكِ، قَلِيلَاتُ المَسَارِحِ، وَإِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ المِزْهَرِ أَيْقَنَّ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ، قَالَتِ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ فَمَا أَبُو زَرْعٍ أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ، وَبَجَّحَنِي فَبَجِحَتْ إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشِقٍّ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أُقَبَّحُ، وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَنَّحُ، أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، عُكُومُهَا رَدَاحٌ، وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ، ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، مَضْجَعُهُ كَمَسَلِّ شَطْبَةٍ، وَيُشْبِعُهُ ذِرَاعُ الجَفْرَةِ، بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، طَوْعُ أَبِيهَا وَطَوْعُ أُمِّهَا، وَمِلْءُ كِسَائِهَا، وَغَيْظُ جَارَتِهَا، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، لَا تَبُثُّ

حَدِيثَنَا تَبْثِيثًا، وَلَا تُنَقِّثُ مِيرَتَنَا تَنْقِيثًا، وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيشًا، قَالَتْ: خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالأَوْطَابُ تُمْخَضُ، فَلَقِيَ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالفَهْدَيْنِ يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِرُمَّانَتَيْنِ، فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا، فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا، رَكِبَ شَرِيًّا، وَأَخَذَ خَطِّيًّا، وَأَرَاحَ عَلَيَّ نَعَمًا ثَرِيًا، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا، وَقَالَ: كُلِي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكِ، قَالَتْ: فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آنِيَةِ أَبِي زَرْعٍ، قَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ" »

تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ

هَذَا الْحَدِيثُ أَخرجَهُ البُخارِيُّ في كِتاب النِّكَاحِ، باب حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ مع الْأَهْلِ: (5189) مِنْ طَرِيقِ عَلِيّ بن حُجْرٍ عن عِيسَى بْنِ يُونُسَ عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عن عبد الله بن عُرْوَةَ عَن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ رضي الله عنها، ومسلم في كِتَابِ الْفَضَائِلِ، باب ذِكْرِ حَدِيثِ أُمّ زَرْعٍ: (2448) مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِي، وأخرجه النَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرى، كِتَاب عِشْرَةِ النِّسَاءِ، وَتَرْجَمَ لَهُ بِقَوْلِهِ: «بَابُ شُكْرِ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا» (9138) وأَخْرجَهُ التِّرمِذِيُّ في الشَّمَائِلِ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ بـ « بَابُ مَا جَاءَ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي السَّمَرِ » (253). وكذلك أخرجه ابْنُ حِبَّانَ في صحيحه في كِتَاب إِخْبَارِهِ ﷺ عَن مَنَاقِبِ الصَّحابةِ، باب ذِكْرِ قَولِه ﷺ لِلصِّدِّيقَةِ بِنْتِ الصِّدِّيقِ « أَنَّهُ لَهَا كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمّ زَرْعٍ » (7104) مِنْ طَرِيق الْحَسَنِ بْنِ سُفْيَانَ عن هِشَامِ بن عَمَّارٍ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعِيدٍ عن عَلِيّ بنِ حُجْرٍ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، وهو الصحيح على شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَكَذلِكَ أخرجه الطَّبَرَانِي في الْكَبِيرِ بِرقْمِ: (267)

ذِكْرُ مَنْ شَرَحَهُ

وقد شَرَحَ حَدِيثَ أُمِّ زَرْعٍ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الْعُلماءِ الْمُتَقَدِّمِينَ والْمُتَأَخِّرِينَ، ومِمَّنْ شَرَحَهُ أبو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، وَالْخَطَّابِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْبُخارِي، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ شَيْخُ الْبُخَارِي، وَالزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ الْأَنْبَارِي، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ فِيمَا يُقَارِبُ ثَلَاثِينَ صَفْحَةً، وَكَذَلِكَ شَرَحَهُ النَّوَوِيُّ فِي الْمِنْهَاجِ شَرْحِ مُسْلِمٍ، وغيرهم.

وأَفْرَدَهُ بَعْضُهُمْ بِالتَّصْنِيفِ، منهم على سبيل المثال:

1- القاضي عِيَاضُ بن مُوسى الْيَحْصَبِيُّ، الْمُتَوَفَّى 544هـ وكتابه «بُغْيَةُ الرَّائِدِ لِمَا تَضَمَّنَهُ حَدِيثُ أُمِّ زَرْعٍ مِنَ الْفَوَائِدِ»

2- محمد بن عَبدِ الكَرِيم بن الْفَضْلِ الرَّافِعِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى 580هـ، وكتابه «دَرَّةُ الضَّرْعِ لِحَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ »

3- ابْنُ نَاصِرِ الدِّينِ الدِّمَشْقِي، الْمُتَوَفَّى 842هـ وكتابه « رَيْعُ الْفَرعِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ »

4- جَمَالُ الدِّينِ محمد بن أبي بكر الْأَشْخَرِ الشافعي الْمُتَوَفَّى 991هـ، وكتاب « شَرحُ حَديثِ أُمِّ زَرْعٍ »

5- أحمد بن عبد الغني التَّمِيمِيُّ، ت 1202هـ، وكتابه « حُسْنُ الْقَرعِ عَلَى حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ »

هذا قَطْرَةٌ مِنَ الْبَحْرِ، فَإِنَّ مَنْ شَرَحَهُ مِن الْمُتقدِّمِين لَا يُحْصِيهِم إِلَّا اللهُ بِغَضِّ النَّظَرِ عَنِ الْمُتأَخِّرِين لَاسِيَمَا الْمُعَاصِرِين في دُرُوسِهِمْ ومُحَاضَرَاتِهِم، وبالله التَّوْفِيق.

الاخْتِلَافُ فِي رَفْعِهِ

وقد اختلف الْحُفَّاظُ في رَفعِ هذا الحديث إلى النبي ﷺ، فذهب الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْخَطِيبُ البَغدَادِيُّ وغيرهما إلى أن المرفوع منه قوله ﷺ: « كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ » والباقي مَوقُوفٌ من قول عائشة رضي الله عنها، وذهب الحافظ في الفتح إلى أنه مرفوع حُكْمًا، لأن قوله ﷺ: « كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ » يقتضي أن يكون النبي ﷺ سَمِعَ الْقِصَّةَ وعَرَفَها فَأَقَرَّهَا،

فيكون كله مرفوعا من هذه الْحَيْثِيَّةِ، وَيَكُونُ الْمُراد بقول الدَّارَقُطْنِي والْخَطِيبِ وغَيْرِهِما أَنَّ الذي تَلَفَّظَ به النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا سَمِعَ القِصة منها هو التَّشبِيه فقط، وَوَهَّمَ مَنْ نَسَبَ القصة إلى النبي ﷺ بِرُمَّتِها، والله أعلم.

سَبَبُ الْحَدِيثِ

وسَبَبُ هذا الحديث افْتِخَارُ عَائِشَةَ رضي الله عنها بِمَال أَبِيها أبي بكر الصديق، كما ثبت عند النسائي في الكبرى من طريق عُمَرَ بن عبد الله بن عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ عَنْهَا قَالَتْ: « فَخَرْتُ بِمَالِ أَبِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ أَلْفَ أَلْفَ أُوقِيَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اسْكُتِي يَا عَائِشَةُ فَإِنِّي كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ»[2]

[2] – أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عِشرة النساء، باب شكر المرأة لزوجها، (9093)

حَلُّ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ

قوله: « جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً » بإفراد الفِعلِ وحَذْفِ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، وهي لُغَةٌ فَصِيحَةٌ مشهورة، وحكى الحافظ في الفتح عن القاضي عِيَاضٍ أَنَّ أَشْهَرَ ما وَقَعَ في نُسَخِ الصحيحين هو إفراد الفعل مع الجمع، ووقع في رواية الترمذي «جَلَسْتْ» وفي رِوَايَةِ النَّسائِي « اجْتَمَعَ » وفي رِوَايَةِ أَبِي عُبَيْدَ «اجْتَمَعَتْ»

فائدة: ولم يصح ذِكْرُ أَسْمَاءِ هذه النِّسْوَةِ مِنْ طريق صحيح إلا من طريق غريب جدا كما ذَكَرَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ في كتابه وقال: ولا أعلم أحدا سَمَّى النِّسْوَةَ في حديثه إلا من الطريق الذي أَذْكُرُهُ وهو غَرِيبٌ جِدًّا، ثم سَاقَه من طريق الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ عن محمد بن ضَحَّاكٍ عن عُثْمَانَ الْحَرَّانِي عن عبد العزيز بن محمد الدَّارَاوَرْدِيّ عن هِشَامِ بن عُرْوَةَ عن أبيه عن عائشة، وفيه: أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ عَمْرَةُ بِنْتُ عَمْرو، وَالثَّالِثَةُ هِيَ حُيي بِنْتُ كَعْبٍ، وَالرَّابِعَةُ هِيَ مَهْدَدُ بِنْتُ أَبِي هَرُومَةَ، وَالْخَامِسَةُ هِيَ كَبْشَةُ، وَالسَّادِسَةُ، هِيَ هِنْدٌ، وَالسَّابِعَةُ هِيَ حُيي بِنْتُ عَلْقَمَةَ، وَالثَّامِنَةُ

هِيَ بِنْتُ أَوْسِ بْنِ عَبْدٍ، وَالْعَاشِرَةُ هِيَ كَبْشَةُ بِنْتُ الْأَرْقَمِ، وَأُمُّ زَرْعٍ بِنْتُ أُكَيْمِلِ بْنِ سَاعِدٍ.[3] ولم يُذْكَرِ الأولى والتاسعة، وقد أخذ بِهَذا بَعضُ الشُّرَّاحِ كَبَدْرِ الدِّينِ الْعَيْنِي في «عُمْدَةِ الْقَارِي» شرحه على البخاري وغيره، والله أعلم.

قوله: « فَتَعَاهَدْنَ » على وَزْنِ تَفَاعَلْنَ، مأخوذ مِنَ الْعَهدِ، وأصله الاحْتِفَاظُ بالشيءِ وَإِحْدَاثُ الوُثُوقِ به كما حكاه ابن فَارِسٍ في مَقَايِيسِ اللُّغَةِ[4] عَنِ الْخَلِيلِ، ويُجْمَعُ على عُهُودٍ.

قوله: « وَتَعَاقَدْنَ » مِنَ الْعَقْدِ، وَهو الشَّدُّ، وَشِدَّةُ وُثُوقٍ، وَالْجَمْعُ عُقُودٌ، ومعنى « فَتَعَاهَدْنَ وَتَعَاقَدْنَ » أي أَلْزَمْنَ أَنْفُسَهُنَّ عَهْدًا وَعَقَدْنَ عَلَى الصِّدْقِ مِنْ ضَمَائِرِهِنَّ عَقْدًا.

قوله: « أَنْ لَا يَكْتُمْنَ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا » أي بِأَلَّا يَكْتُمْنَ شيئا من الأحوال الواقعة بينهن وبَيْنَ أزواجهن من

---

[3] – انظر: (الأسماء المُبْهمات في الأنباء المُحكمة) ج: « 8 » ص: (528، 529)

[4] – انظر: (مقاييس اللغة) ج: « 4 » ص: (167)

حُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ وعَكْسِ ذَلك، وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني: « أَنْ يَنْعَتْنَ أَزْوَاجَهُنَّ وَيَصْدُقْنَ ».

قوله: « قَالَتِ الْأُولَى: زَوْجِي لَحْمُ جَمَلٍ غَثٍّ » أي حال زَوْجِي كَلَحْمِ جَمل غَثٍّ عَلى رأس جبل، ولفظ « غَثٍّ » بفتح الْغَيْنِ وتَشْدِيدِ الثَّاءِ الْمَكْسُورَةِ على أنه صفة للجمل، ويجوز الرفع على أنه صفة للحم، والمشهور الأول، وأصله فَسَادٌ في الشيءِ، يقال: غَثَّ اللَّحْمُ يَغِثُّ إِذَا فَسَدَ، والْمُراد به هنا الْمَهْزُولُ، وهو ضِدُّ السَّمِينِ، ومن ذلك يُقَال لِلْحَدِيث الْمُخْتَلَطِ بِالْجَيِّدِ وَالْقَبِيحِ: فِيهِ الْغَثُّ وَالسَّمِينُ.

قوله: « عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ » وفي رِوَايةِ مُسلم وَالتِّرمِذِي زيادة «وَعْرٍ» بفتح الواو وإسكان الْعَيْنِ، أي صَعْب الصُّعُودِ والْمَنَالِ، وفي رِوَايةِ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ: « وَعْثٍ» أي صَعْب الْمُرْتَقَى، وأصل الْوَعْثِ الرَّمْلُ، فَإِنَّهُ يَشُقُّ الْمَشْيُ عليه لاسيما عِنْدَ اشْتِدَادِ حَرِّ الشَّمْسِ، وَرِوَايةِ ابن بَكَّارٍ أَوْفَقُ لِلسَّجْعِ كما ذكره الحافظ في الفتح، والله أعلم.

قوله: « لَا سَهْلٍ فَيُرْتَقَى » بكسر اللام صفة للجمل، والرفع أحسن الأوجه من جِهَّةِ سِيَاقِ الكلام وتصحيح المعنى لا من جِهَّةِ تَقْوِيةِ اللفظ، قاله القاضي عياض، أي الجبل لا سهل الوصول إليه « فَيُرْتَقَى » مِنَ الرَّقْيِ، وهو الصُّعود، أي فَيُصْعَد إليه.

قوله: « وَلَا سَمِينٍ فَيُنْتَقَلُ » وحكم السَّمِينِ مِن نَاحية الإعراب كَحُكْمِ السَّهلِ، والمعنى: اللَّحْمُ لَيْسَ بِسَمِينٍ ولا مَرْغَب فيه «فَيُنْتَقَلُ» من الانْتِقَالِ، وهو التَّحَوُّل عن المكان إلى الآخر، أي: فَيَنْقُلُهُ النَّاسُ مِنَ الْجبل إلى بيوتهم لِيَأْكُلُوه وذلك رَغْبةً عَنْهُ، وفي رِوَايةِ أَبِي عُبَيْدَ: « فَيُنْتَقَى » مِنَ النِّقْيِ بِكَسْرِ النُّونِ، وهو الْمُخُّ، أي ليس له نِقْيٌ فَيُطْلَبُ لِأَجلِ ذلك.

وَجْهُ الشَّبَهِ

وَوَجْهُ الشَّبَهِ فِي هَذا التَّشبِيهِ أَنَّ هذا الرَّجُلَ قَلِيلُ الْخَيْرِ سَيِّء الْخُلُقِ خَبِيثُ الطَّبِيعَةِ بَخِيلٌ مُتَكَبِّرٌ بَغِيضٌ عِندَ الناس، فَتَشْبِيهُهُ بِلَحم الجمل يدل على قِلَّةِ خَيْرِه إذ أنه من المعلوم أن لحم الجمل أَشدُّ غَثَاثَةً مِنْ سَائِرِ اللُّحُومِ وليس كَلَحم الغَنمِ والبقر، ومع ذلك كان مَهْزُولًا رَدِيئًا عِلَاوَةً على ذلك كَوْنِه بِمَوضِعٍ لا يَتَخَلَّصُ منه، وتَشْبيهُهَا إياه بالجبل الوَعْرِ إشارة إلى تَكَبُّرِه وتَجَبُّرِه على الناس كما ذهب إلى ذلك الْخَطَّابِيُّ، وهذه الصفة من أخبث الصفات وأقبح النعوت التي تَخَلَّقَ بِها الْمَرْءُ إذ ليس هناك شر إلا جمعه سوى الكفر، ولله دَرُّ عِيَاضٍ حيث قال: فَأَعْطَتِ التَّشْبِيهَ حَقَّهُ وَوَفَّتْهُ قِسْطَهُ.

قوله: « قَالَتِ الثَّانِيَةُ: زَوْجِي لَا أَبُثُّ خَبَرَهُ » أي لا أَنْشُرُه ولا أُظْهِرُهُ لَكُم لِأَجَلِ ما فيه من القُبْحِ، ولفظ: « أَبُثُّ » مِنْ بَثَّ يَبُثُّ بَثًّا، وهو تفريق الشيء وإظهاره، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ: «أَنُثُّ» بِالنُّونِ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ، وهو بِمَعنَى إلا أَنَّه يُسْتَعمَلُ في نَشرِ حَدِيثِ الشَّرِّ أو ما يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَمَ مِنَ الْأَخْبَارِ.

قوله: « إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذَرَهُ » والضمير عائد على خبره، أي إني أخاف أن لا أَتْرُكَ مِنْ خَبره شيئا إن بَدَأْتُهُ وَلَمْ أَقْدِرْ على تَكْمِيلِه، وذلك لِطُولِه وكَثرَتِهِ، أَفَادَه ابْنُ السِّكِّيتِ،[5] وقيل: الضَّمِيرُ عَائِدٌ على زَوْجِي، أَيْ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُفَارِقَنِي إذا بَلَغَهُ مَا قُلْتُ فِيهِ فَأَذَرَهُ، أي أَتْرُكه وَأُفَارِقه، والله أعلم.

قوله: « إِنْ أَذْكُرْهُ أَذْكُرْ عُجَرَهُ وَبُجَرَهُ » الْعُجَرُ بِضَمِّ الْعَينِ وفتح الْجِيمِ جمع عُجْرَةٍ، وَهِي العقدة فِي عُرُوقِ الْجَسَدِ، وَالْبُجَرُ جَمعُ بُجْرَةٍ، وهي كَالْعُجْرَةِ إلا أنها تَكُون فِي الْبَاطِنِ خَاصة، قاله الْأَصْمَعِي، ويُطْلَق لَفْظَيِ الْعُجْرَةِ والْبُجْرَة عَلَى الْهَمِّ وَالْحُزْنِ، ومنه قول عَلِيٍّ رضي الله عنه يوم الجمل: «إِلَى اللهِ أَشْكُو عُجَرِي وَبُجَرِي» أي هُمُومِي وأَحْزَانِي، ثم اسْتُعْمِلَا في الْمَعَايِبِ، وهو المراد بهما هنا، أي إن ذَكَرْتُهُ أَذْكُر عُيُوبَهُ الظاهرة

---

5 – بتشديد السين والكاء المكسورتين، وهو صيغة المبالغة من سَكَتَ، أي كثير السُّكُوتِ وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت البغدادي النحوي، وهو إمام حجة في اللغة والعربية.

وأسراره الكَامِنة، فدل ذلك على أن زوجها كثير المعايب، والله أعلم.

قوله: « قَالَتِ الثَّالِثَةُ: زَوْجِي الْعَشَنَّقُ » بفتح العين والشين وتشديد النون المفتوحة، وهو الطَّويلُ الْمُمْتَدُّ، تُرِيدُ أَنَّ له مَنْظَرًا بِلَا مَخْبَرٍ، وقيل: الطويلُ الْعُنُقِ، وقيل: السَّيِّءُ الْخُلُقِ، وقيل: الطَّوِيلُ النَّجِيبُ الذي يَمْلِكُ أَمْرَ نَفْسِه ولا تَحكَّمُ النِّسَاءُ فِيهِ بل يَحْكُمُ فِيهِنَّ بِمَا شاء، حكاه الحافظ عن أبي سَعِيدٍ الضَّرِيرِ ثُمَّ أَيَّدَهُ بِزِيَادةٍ وَقَعَتْ فِي رِوَاية يَعقُوب بن السِّكِّيتِ: « وَهُوَ عَلَى حَدِّ السِّنَانِ الْمُذَلَّقِ » والْمُذَلَّقِ بِضَمِّ الْمِيمِ وفَتْحِ الذَّالِ وتَشْدِيدِ اللَّامِ، أَي الْمُجَرَّد بِوَزْنِه، إِشَارَةً إلى أَنَّهَا عَلَى حَذرٍ مِنْهُ، ويُجْمَعُ عَلَى عَشَانِقَة.

قوله: « إِنْ أَنْطِقْ أُطَلَّقْ وَإِنْ أَسْكُتْ أُعَلَّقْ » أي إن ذَكَرْتُ عُيوبَه فَبَلَغَهُ ذَلكَ طَلَّقَنِي، وَإِنْ سَكَتُّ عنها تَرَكَنِي كَالْمُعَلَّقَةِ لا ذَاتَ زَوْجٍ فَأَنْتَفِع به ولا مُطَلَّقَةً فَأَتَخَلَّص مِنهُ إلى غيرِه، كذا فَسَّرَهُ مُعظَمُ الشُّرَّاحِ، كما وقع في تفسير قوله تعالى: « وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ

الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ » النساء: (129) وتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ بأنه لو كان ذلك مُرَادها لَذَكَرَتْ عُيُوبَه لِيُطَلِّقَهَا فَتَسْتَرِيح، ثم قال: الظاهر من كلامها هذا عندي أنها تُرِيدُ بذلك أَنْ تَصِفَ سُوءَ خُلُقِه وحاله وعدم تأثير كلامها له، وأنها إذا ذَكَرَتْ له شيئا من ذلك بادر إلى طلاقها وهي لَا تُؤْثِرُ تَطْلِيقَه لِمَحَبَّتِها فيه، والله أعلم.

قوله: « قَالَتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلَيْلِ تِهَامَةَ، لَا حَرٌّ وَلَا قُرٌّ، وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ » كَذَا وَقَعَ بِرَفْعِ الْأُولَيَيْنِ مَعَ التَّنْوِينِ وَفَتْحِ الْأُخْرَيَيْنِ بِلَا تَنْوِينٍ، وَالْمَشْهُورُ فَتحُ الْجَمِيعِ و«تِهَامَةَ» بكسر التاء من التَّهمِ، وهو شِدَّةُ الْحَرِّ وَرُكُودُ الرِّيحِ، والْمُراد بِتِهَامَة هنا مَكَّةَ ومَا حَوْلَهَا من بِلَاد الْحِجَازِ، وسُمِّيَتْ هذه البِلَادُ بِتِهَامَةَ لأن الغالب فيها شِدَّةُ الْحَرِّ ورُكُودُ الرِّيح بالنهار، ثم يكون لَيْلُهَا مُعْتَدِلًا من أَجْوَدِ لَيَالِ غَيْرِها وأَطْيَبِهَا، و« قُرٌّ » بِضم الْقَافِ هُوَ الْبَرْدُ، و« مَخَافَةَ » مَصْدَر خَافَ يَخَافُ، أي ما يُخَافُ مِنهُ، و« سَآمَةَ » الْمَلَالُ، أَيْ مَا يُمَلُّ مِنْهُ.

وَجْهُ الشَّبَهِ

ووجه الشَّبَهِ في هذا التَّشبيه أن هذه المرأة تَمْدَحُ زوجَها بِتشبيهه بليل تِهَامَةَ، وذلك أن بلاد تِهَامَةَ بلاد حارة في غالب الزمان لا سيما في النهار فإنه يشتد الحر فيها وتَرْكُدُ الرِّياحُ، فإذا كان الليل اعتَدَلَ جَوُّها فَيَطِيبُ اللَّيلُ لأهلها بِسُكُون وَهَجِ الحر والبرد، عِلَاوَةً على ذلك ليس فيه مَخافة ولا سآمة، فوصفت زوجها بحسن العِشرَةِ والْمُعاملة واعتدال الحال وسلامة الباطن لا تَتَأَذَّى بِمُجَالَسَتِه ولا تَخاف من شره ولا تسأم من عِشْرَتِه، بل هي لذيذة العيش عنده كَلَذَّة أهل تهامة بليلهم جيد مُعتدِل، والله أعلم.

قوله: « قَالَتِ الْخَامِسَةُ: زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَهِدَ » بفتح الفاء وكسر الهاء مأخوذ من الفهد، وهو حيوان وحشي معروف بكثرة النوم، أي تَشَبَّهَ بالفهد في نومه.

قوله: « وَإِنْ خَرَجَ أَسِدَ » بفتح الهمزة وكسر السين، من الأسد وهو معروف، والمعنى تَشَبَّهَ بالأسد في شَجاعته وجُرأته.

قوله: « وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ » بفتح العين وكسر الهاء من العهد، أي لا يسأل عما كان يَعْرِفُه في البيت من الطعام والشَّراب ونحوهما من مَتاع البيت، وذلك لِكَرَمِه وسَخَائه وسَعَةِ نَفْسِه، قاله ابن الأثير في النِّهَايَةِ.[6]

وَجْهُ الشَّبَهِ

وَوجه الشَّبَهِ في تشبيهه بالفهد يَحْتمِل مَعنَيْنِ، أحدهما: أنه كثير النوم والغفلة، لأن الفهد كثير النوم حتى يُضْرَبَ به الْمَثل، فَيُقَال لِلْمُفْرِطِ في النوم يَنُوم مِنْ فَهْدٍ.

الثاني: أنه كثير الكسب إذا دخل البيت دخل معه بالكسب لأهله كما يجيء الفهد بكسبه لمن كان تحت رِعَايتِه من ولده فإنه يُضْرَبُ بِه المثل في كثرة الكسب، وكُلٌّ من هذين المعنين مُحْتَمَلٌ لَكِنْ حَمْلُه على الثاني أحسن من جهة سياق الكلام، والله أعلم.

---

[6] – انظر: (النهاية في غريب الحديث) ج: (3) ص: (326)

وتشبيهه بالأسد في الخارج يدل على شجاعته وإقدامه في الْمَهالِك والكَوارِث، وبُطُولَتِه في مَيادِين الوَغَى، يقال: أَسِدَ الرَّجُل واستَأسَدَ إذا صار كالأسد في أخلاقه.

وأما قولها: « وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهِدَ » فيه تأويلان، أحدهما: أنه لا يسأل عما ذهب من ماله ومتاعه في منزله ولا يَتَفَقَّدُهُ، وذلك لِشِدَّة كَرَمِه وتَغَاضِيه.

الثاني: أنه غير مُكْتَرِثٍ بأهله حيث لا يَتَفَقَّدُ حالهم حتى يَعْرِفَ أنها مَرِيضة أو تَحتاج إلى شيء من أَمْتِعتِها الْيَومية ونحوها، بل إن عَرَضَتْ له بشيء من ذلك وَثَبَ عَليها بِالبَطشِ والضرب، والأول أقرب، وبه قال معظم الشراح.

قوله: « قَالَتِ السَّادِسَةُ: زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ » بفتح اللام وتشديد الفاء المفتوحة من اللَّفِّ، وهو الإكثار من الطعام واستِقْصَاؤُهُ مع التَّخلِيطِ من صُنُوفِه، وفي رِواية عُمرَ بن عبد الله عند النَّسائي: « اقْتَفَّ » بَدَلُ لَفَّ، مِنَ الْقَفِّ، وهو الجَمعُ والقَبضُ.

قوله: « اشْتَفَّ » بتشديد الفاء المفتوحة من الشُّفَافَةِ بضم الشين، وهي ما يُبْقَى في الإناء من الشَّرَابِ، فإذا شَرِبَها مَنْ شَرِبَ الْإِنَاءَ قيل: اشْتَفَّ.

قوله: « الْتَفَّ » بتشديد الفاء المفتوحة، أي يَنَامُ نَاحِيةً وتَلَفَّفَ بِكِسَائِهِ وحده ولا يُضَاجِعُنِي إعْرَاضًا.

قوله: « وَلَا يُولِجُ الْكَفَّ لِيَعْلَمَ الْبَثَّ » أي لَا يَمُدُّ يَدَه لِيَعلَمَ ما أنا عليه من الْحُزْنِ، و «بَثَّ» بفتح الباء الحزن، وأصله ما يَرِدُ على الإنسان من الأمور التي لا يستطيع الصبر عليها، ومنه قوله تعالى في قِصَّةِ يَعْقُوبَ عليه السلام: « إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ » يوسف: {86}.

وَجْهُ هَذَا الْوَصْفِ

ووجه وَصْفِ هذه المرأة زوجها بِالْمَذْكُورَاتِ، كونه نَهِمًا قَلِيلَ الشَّفقَةِ لأهله سَيِّءَ الْخُلُقِ، وأنه لا يَتَفَقَّدُ أمورها ومصالحها، وكل ما ذَكَرَتْ من أحواله على جهة ذم له، وقيل: بعضه ذم وبعضه مدح، فقولها: « وَلَا يُولِجُ الْكَفَّ لِيَعلَمَ الْبَثَّ » يحتمل أن يكون المراد أنها كان في جسدها عيب أو داء فكان لا

يُدْخِلُ يدَه في ثوبها لئلا يَشُقَّ عليها فيكون ذلك مدحا له، قاله أبو عبيد، وتَعَقَّبَهُ جَماهِيرُ الشراح بعده، وحملوه على وجه الذم، لأنها وصفته بكثرة الأكل والشرب أولا، وكانت العَرَبُ تَذُمُّ الْمَرءَ بذلك، وقال بعضهم: لا يُولِجُ الكف ليعلم البث، كناية عن ترك الجِمَاع والْمُلَاعبَةِ، وانتصر ابنُ الأَنْبَارِي لأبي عبيد بقوله: لا مانع من أن تَجْمَعَ الْمَرأةُ بَين مَثالِيب زوجها ومناقبه، فإنهن تعاهدن على أن لا يكتمن من أحوالهن شيئا، فمنهن من وصفت زوجها بالخير المحض، ومنهن من وصفت بعكسه ومنهن من جمعت. على أي حال، فالكل محتمل، والله أعلم.

قوله: « قَالَتِ السَّابِعَةُ: زَوْجِي غَيَايَاءُ أَوْ عَيَايَاءُ » بالغين المعجمة وبالعين المهملة المفتوحتين، وأنكر ابْنُ بَطَّالٍ الْمُعجَمةَ تَبْعًا لأبي عُبَيدِ وأن الصواب الْمُهملة، وصَحَّحَها القاضي عياض، والغياياء مُشتَقٌّ مِنَ الْغَيَايَةِ، وهي الظُّلْمةُ، وكل ما أظل الإنسان فوقه، والمعنى لا يهتدي إلى مسلك يَنْفُذُ فيه، وقيل مشتق من الغَيِّ، وهو الانْهِمَاك في الشر، وأما العَيَايَاءُ، مأخوذ

مِنَ الْعِيِّ بِكَسر العين، وهو عدم الاهتدء لوجه الأمر، والمراد به هنا: العاجز عن مُبَاضَعَةِ النِّساء، كَالْإِبِلِ الَّذي لا يَضْرِبُ ولا يُلَقِّحُ، والله أعلم.

قوله: « طَبَاقَاءُ » بفتح الطاء والباء لا مشددة، من الطَّبَقِ، والْمراد الأحمق الذي يَنْطَبِقُ عليه أمره، وقيل: هو العَيِيُّ الذي لا يُحْسِنُ الضِّرَابَ ، فكأنه سُتِرَ عنه الشيء حتى أُطْبِقَ فصار كالْمُغَطَّى، قاله ابن فارس في المقاييس.[7]

قوله: « كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ » أي كل نوع من أنواع الداء مُجْتَمَعٌ فيه، فيكون المراد: كل ما تَفَرَّقَ في الناس من المعايب موجود فيه على أن قولها: « لَهُ دَاءٌ » خبر لكل، حكاه الحافظ عن الزَّمَخْشَرِي، وقيل: يحتمل أن يكون قولها: « لَهُ » صفة «لِدَاءٍ» و« دَاءٌ » خَبَرٌ لِكُل، أي كل داء فيه في غَايَةِ التَّنَاهِي كما يُقال إِنَّ زَيْدًا لَزَيْدٌ، قاله الحافظ،[8] والله أعلم.

---

[7] – انظر: مقاييس اللغة، ج: (3) ص: (440)

[8] – انظر: فتح الباري، ج: (9) ص: (264)

قوله: « شَجَّكِ » بفتح الشين وتشديد الجيم المفتوحة، من الشَّجَّةِ، وهي جُرْحُ الرأس، فكل جرح في الرأس شَجَّةٌ، أي جَرَحَكِ في الرأس بالضرب.

قوله: « أَوْ فَلَّكِ » باللام المشددة المفتوحة، من الفَلِّ، بفتح الفاء، وهو الكسر، أي كَسَرَكِ، وقيل: كَسَرَكِ بِسَلَاطَةِ لِسانه وشِدَّة خُصومته، قاله الحافظ، وزاد ابنُ السِّكِّيتِ في رِوَايتِه: «أَوْ بَجَّكِ» بفتح الباء وتشديد الجيم المفتوحة من البَجِّ، وهو الطعن، قاله أبو عبيد، وقيل: القطع وشق الجلد واللحم عن الدم، حكاه ابن فارس في المقاييس عن ابن الأعرابي.

قوله: « أَوْ جَمَعَ كُلًّا لَكِ » أي جمع لك كلا من الضرب والشَّجِّ والكَسْرِ، وفي رِوَاية الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ: « إِنْ حَدَّثْتِهِ سَبَّكِ، وَإِنْ مَازَحْتِهِ فَلَّكِ، وَإِلَّا جَمَعَ كُلًّا لَكِ ».

وَجْهُ هَذَا الْوَصْفِ

ووجه هذا الوصف أن هذا الرجل سَيِّءُ الْخُلُقِ أَحْمَقُ غَبِيٌّ العاجز عن قضاء وَطَرِ أهله، ومع ذلك كان ظالما كثير الضرب والشتم لأهله، وعياذا بالله.

قوله: « قَالَتِ الثَّامِنَةُ: زَوْجِي الْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ » اللام في المس نائبة الضمير والتقدير: مَسُّهُ، وقيل: هناك محذوف والتقدير: الْمَسُّ منه، وكذلك في الريح، والأَرْنَبُ هو حيَوَان صَغِير لَيِّنُ الْمَسِّ نَاعِمُ الْوَبَرِ، وهو معروف، ويُجْمَعُ على أَرَانِبَ.

قوله: « وَالرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ » زَرْنَب بفتح الزال وإسكان الراء وفتح النون، وهو نَبَاتٌ طَيِّبُ الرِّيحِ، وقيل هو نوع من الطيب.

وَجْهُ الشَّبَهِ

ووجه الشَّبَهِ في هذا التشبيه: أن الرجل حَسَنُ الْخَلُقِ ذو الْخِصال الْحَمِيدةِ جَمِيلُ الْمُعَاشَرةِ، كثير النَّظافةِ والتَّطْيِيبِ، وفي رِوَايَةِ ابْنِ بَكَّارٍ: « وَأَنَا أَغْلِبُهُ والنَّاسَ يَغْلِبُ » إشارة إلى شجاعته، والله أعلم.

قوله: « قَالَتِ التَّاسِعَةُ: زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ » العماد بكسر العين امتداد الشيء مُنْتَصِبًا، ويُطْلَق العِمَادُ على الطُّولِ، ومنه قوله تعالى: « إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ» الفجر: 7} أي ذات الطول، وأصل العماد: عماد البيت، وهي الأخشاب التي تُعْمَدُ بِها البيت، ويطلق العماد على الأَبْنِيةِ الْمُرْتَفَعَةِ، والجمع؛ عُمُدٌ، والمعنى أن بَيْتَهُ طويل رفيع، رَفَعَ بُنْيَانَه لِيُشَاهِدَهُ الضِّيفَانُ وأَصحابُ الْحَوائجِ فَيَقْصِدُونَه، وقيل: ذلك كِنَايةٌ عن شَرَفِه وعُلُوِّ دَرَجَتِه.

قوله: « طَوِيلُ النِّجَادِ » بكسر النون، وهو حَمَائلُ السيف، وذلك إشارة إلا أنه طويل القامة يحتاج إلى طول نجاده، وفي ذلك أيضا إشارة إلى شجاعته.

قوله: « عَظِيمُ الرَّمَادِ » بفتح الراء، ما تَبَقَّى مِن الْحَطب والأَخْشابِ الْمُحْتَرَقَةِ بعد احْتِرَاقِها، وهو معروف، وتعني بذلك إشارة إلى كرمه وشدة إكرامه للضيوف وكثرة قَرَاهُ لَهُم بحيث لا تُطْفِئُ النار في بيته لكثرة الطَّبخِ ولِيَهتَدِي بِها الضِّيفَانُ، فكثرت رماده.

قوله: « قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ » وُقِفَ على النَّادِ بالسكون لِمُوافقة السَّجعِ، والنادي والْمُنتَدى مَجلس الْقَومِ الذي يَجْتَمِعُون فيه، أي اتَّخَذَ الناسُ مَجْلِسًا بِجِوارِ بَيْتِهِ، وذلك لِشَرَفِه في قومه.

وَجْهُ ذَلِكَ

ووجه ذلك أن هذا الرجل ذو ثَرْوَةٍ كَرِيمٌ جَوادٌ محسن للضِّيفَانِ شريف في قومه عِلَاوَةً على ذلك كان شُجَاعًا بَطَلًا، والله أعلم.

قوله: « قَالَتِ الْعَاشِرَةُ: زَوْجِي مَالِكٌ، وَمَا مَالِكٌ، مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ » و« مَا » استفهامية، أي زوجي هو مَالكٌ، هل عَرَفْتُم مَنْ هو مَالِكٌ؟، فمالك خَيرٌ مِمَّنْ تَقَدَّم ذِكرُهُم وأَجْملُهم لِخِصال السِّيَادة والفضل، أو مالك خير من كل مالك، والأول أظهر.

قوله: « لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ » والمبارك جمع مَبْرَكٍ بفتح الميم، اسم المكان مِن بَرَكَ يَبْرُكُ بُرُوكًا وهو مأوى الإبل، أي موضع بُرُوكِها ونُزُولِها، وفي رِوَايَةِ ابْنِ بَكَّارٍ: «الْمَبَارِحِ» بدل المبارك، من البَرَاحِ، وهو الْمكان الْمُتَّسعُ من الأرض.

قوله: « قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ » والمسارح جمع مَسْرَحٍ، وهو مَرْعَى الْغَنَمِ وغيرها من الحيوانات الأهلية، والمعنى أن له إبِلا كَثِيرَةً بَارِكَةً بِفَنَائِها لا يُذْهَبُ بها إلى الْمَسرَح لِتَرْعَى عِند نُزُولِ الضَّيفِ حتى يَأْخُذَ منها حَاجَتَه، أو أن غالب أَوقَاتِهَا تكون في مَبَارِكِهَا، استعدادا لِلضِّيفَانِ حيث إذا نزل الضيف كانت الإبل حاضرة فَيُقْرَبُ لَهُ من ألبانها ولحومها، وتَعَقَّبَهُ الحافظ بأنه لو كانت كذلك لكانت في غاية الْهُزَالِ، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

قوله: « وَإِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ » الْمِزْهَر بكسر الميم وإسكان الزاي وهو العود الذي يضرب به في الغِنَاء، وقيل: آلة من آلات اللهو، والميم زائدة، ويُجمَع على مَزَاهِرَ.

قوله: « أَيْقَنَّ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ » أي عَلِمْنَ أنه قد جاءه الضِّيفَانُ وأَنَّهُنَّ مَنْحُورَاتٌ هَوَالِكُ، وفي هذا إشارة إلى كرمه وكثرة القِرَى والاستعداد له، والله أعلم.

قوله: « قَالَتِ الْحَادِيةَ عَشْرَةَ: زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ، فَمَا أَبُو زَرْعٍ؟ » أي زوجي هو أبو زرع، هل عرفتم من هو أبو زرع، ولأبي ذَرٍّ: « وَمَا أَبُو زَرْعٍ » بالواو بدل الفاء.

قوله: « أَنَاسَ مِنْ حُلِيٍّ أُذُنَيَّ » أَنَاسَ بفتح الهمزة وتخفيف النون مأخوذ من النَّوْسِ بفتح النون وإسكان الواو، وهو تَذَبْذُبِ كل شيء مُتَدَلٍّ وتَحَرُّكُه، و« حُلِيٍّ » بضم الحاء وكسر اللام، وهو ما يَتَزَيَّنُ به النِّساءُ من القُرْطِ والقِلَادَةِ ونحوهما، وتُريد بذلك أَنَّهُ مَلَأَ أُذُنَيْهَا بما تَتَحَلَّى به النساء مِنَ الْأَقْرَاطِ وَالْقَلَائِدِ وَالشُّنُوفِ[9] الْمَصْنُوعَةِ من الذهب واللؤلؤ ونحوهما، وفي رِوَايةِ ابْنِ السِّكِّيتِ: «أُذُنَيَّ وَفَرْعَيَّ» أي أُذُنَيَّ وَيَدَيَّ، لأن اليدين كالفرعين من الجسد، وقيل المراد بالفرع ضَفِيرَةُ شَعْرِ الرَّأس، أي حَلَّى رأسي فصار يَتَدَلَّى من كثرته وثِقَلِه، فقد جَرَتْ

---

[9] – قوله: (الشُّنُوف) بضم الشين جمع شِنْف بفتحها وبالكسر، وهو ما تُعَلِّقُه النِّسَاءُ في أعلى الأُذُنِ، والفرق بين الشِّنْف والقرط، أن القرط يعلق في أسفل الأذن، والشنف يعلق في أعلاها، والله أعلم.

عَادةُ الْمُتْرَفَاتِ بِتَنْظِيم غَدَائِرِهِنَّ وتَحْلِيَةِ نَوَاصِيهِنَّ وقُرُونِهِنَّ، قاله الحافظ في الفتح.[10]

قوله: « وَمَلَأَ مِنْ شَحْمٍ عَضُدَيَّ » الشحم بفتح الشين وإسكان الحاء، و«عَضُدَيَّ» مُثَنَّى العَضُدِ، وهو ما بين الْكَتِفِ والْمِرْفَقِ، ولم تُرِدِ الْعَضدَ وَحدَهُ، بل تُرِيدُ بذلك الجسدَ كُلَّه، وهذا من باب إطلاق الجزئ على الكل، أي أَسْمَنَنِي وَمَلَأَ بَدَنِي شَحْمًا، وإنما خَصَّتِ العضد لكونه أقرب ما يلي بَصَر الإنسان من جسده، ولأنه إذا سَمُنَ سَمُنَ سَائر الجسد، والله أعلم.

قوله: « وَبَجَّحَنِي فَبَجِهَتْ إِلَيَّ نَفْسِي » بَجَّحَنِي بفتح الباء وتشديد الجيم المفتوحة، « فَبَجِحَتْ » بكسر الجيم وبالفتح، والكسر أفصح، أي فَرَّحَنِي فَفَرِحْتُ، يقال: بَجَّحَهُ فُلانٌ فَبَجِحَ، أي فَرَّحَهُ فَفَرِحَ، وقيل: عَظَّمَنِي فَعَظُمَتْ إِلَيَّ نفسي،

---

[10] – انظر: فتح الباري: ج: (9) ص: (267)

قاله ابنُ الْأَنْبَارِيُّ، وقيل: فَخَّرَنِي فَفَخَرْتُ، قاله ابْنُ السِّكِّيتِ، والأول أشهر.

قوله: « وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشِقٍّ » غُنَيْمَةٌ بضم الغين وفتح النون وإسكان الياء وفتح الميم تصغير الغنم، قوله: « بِشِقٍّ » بكسر الشين، أي بِضِيقٍ من العَيش وجُهْدٍ، وبالفتح اسم مَوْضِعٍ، أي شِقٌّ فِي الْجَبلِ كَالْغَارِ ونحوه كانوا فيه إشارة إلى قلة عددهم، واختار القاضي عِيَاضُ وغيره الأول، واختار الحافظ الثاني تَبْعًا لِلْهَرَوِي وَأَبِي عُبَيد.

قوله: « فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ » الصَّهِيلُ بفتح الصاد وكسر الهاء، وهو عبارة عن صوت الْخَيلِ، وتُرِيدُ بذلك أنه جعلها من أهل الخيل.

قوله: « وَأَطِيطٍ » بفتح الهمزة وكسر الطاء، وهو عبارة عن صوت الإبل، والمراد به الإبل نفسها.

قوله: « وَدَائِسٍ » اسم الفاعل من الدَّوْسِ، وهو الذي يَدُوسُ الْحُبُوبَ فِي الْبَيْدَرِ لِإِخْرَاجِ سَنَابِلِهَا، وتُريد بذلك أن لهم طعاما

مُنْتَقًى، وقيل: تُرِيدُ أنهم أَصحَاب زَرعٍ، وكل ذلك مُحْتَمَلٌ، والله أعلم.

قوله: « وَمُنَقٍّ » بضم الميم وفتح النون وتشديد القاف صححه القُرْطُبِيُّ، وقال الحافظ هو بكسر النون تبعا لأبي عبيد، وصَوَّبَ النَّوَوِيُّ رِوايَةَ الفتح، وقد تَضَارَبَتْ أَفكار اللُّغَوِيينَ حَوْلَ هذه الكلمة حتى قال أبو عبيد لا أدري ما معناها، وأصلها من نَقِيقٍ على قول من رَجَّحَ الْكَسْرَةَ، والنَّقِيقُ بفتح النون وكسر القاف صوت الدَّجَاجِ، والضِّفْدَعِ، يقال: نَقَّ الضِّفْدَعُ، والدَّجَاجَةُ، وَالْعَقْرَبُ إذا صَوَّتْ، وهذا بَعِيدٌ لأن العرب لا تَتَمَدَّحُ بالغَنَمِ فَضْلًا عَنِ الدَّجَاجَةِ، وقيل: نَقِيقُ أَصوات المواشي إشارة إلى كثرة ماله، قاله ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، وأنكره القُرْطُبِيُّ في الْمُفْهِمِ، وقال ليس بشيء، لأنه لا يقال لشيء من ذلك نَقَّ، وحكى الحافظ عن بعض الْمَغَارِبَةِ أنه يجوز بإسكان النون وتخفيف القاف، مِنَ النَّقْيِ، أي له أَنْعامٌ سِمَانٌ، وقيل: هو اسم فاعل من نَقِيَ الطَّعَامَ يَنْقَى، أي له زَرْعٌ يُدَاسُ وَيُنْقَى، قاله الْقُرْطُبِيُّ، وَكُلٌّ مِنَ الْأَخِيرَيْنِ مُحتَمَلٌ، إذ أن المقصود من

قولها ذكر ما وَجَدَتْ نَفسَها فيه من الثَّرْوَةِ الواسِعةِ من الخيل والإبل والزرع ونحو ذلك من صنوف المال، والله أعلم.

قوله: « فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أُقَبَّحُ » لفظ « أُقَبَّحُ » بفتح الهمزة والقاف وتشديد الباء المفتوحة، من القبح، أي عنده أَسْرُدُ حديثي فلا يَقَبِّحُ قَولي فَيَرُدُّهُ بل يَقْبَلُ مِنِّي كُلَّ ما قُلْتُ، وفي رِوَايَةِ النَّسائِي: « أَنْطِقُ » بدل أقول بمعنى، وفي رواية الزُّبَيْرِ: « أَتَكَلَّمُ » بمعناهما.

قوله: « وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ » من الرُّقُودِ وهو النوم، أي أَدُومُ نَائِمَةً إلى الصباح فلا أُوقِظ، وفي هذا إشارة إلى أنها مَكْفِيَّةٌ بِمَنْ يَحْمِلُ عَنْهَا مُؤْنَةَ بَيْتِهَا وأَهلِها.

قوله: « وَأَشْرَبُ فَأَتَقَنَّحُ » لفظ أَتَقَنَّحُ بفتح الهمزة والنون المشددة، كذا وقع في جميع النُّسَخِ بالنون، وذكر البخاري أن بعضهم رواه بالميم بدل النون وقال هو أصح، ومعناه بالميم أي أشرب فَأُرْوَي حتى أَدَعَ الشَّراب من شدة الرِّيِّ، مأخوذ من الناقة القامِح، وهي التي تَرِدُ الحوضَ فلا تشرب منه رِيًّا، يقال: نَاقَةٌ قَامِحٌ وإِبِلٌ قِمَاحٌ إذا رَفَعَتْ رُؤُوسَها عِند الشراب، وأما

معناه بالنون، الشُّربُ بَعد الرِيِّ، يُقَال: قَنَحَ من الشراب إذا شرب بعد الري، وقيل: معناه أَقْطَعُ الشَّرابَ فأشرب قليلا قليلا، قَالَهُ ابْنُ السِّكِّيتِ، والشراب هنا لا يَخْتَصُّ بالماء، بل يَنْدَرِجُ تَحته جميع أنواع الشراب من اللَّبَنِ والنَّبِيذِ والعَصِيرِ والْحَلِيبِ ونحوها، والله أعلم.

قوله: « أُمُّ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا أُمُّ أَبِي زَرْعٍ » تعني: والدة زوجها، أي هل عرفتم من هي والدة زوجي أبي زرع.

قوله: « عُكُومُهَا رَدَاحٌ » عُكُومُ جمع عِكْمٍ بِكَسر العين وإسكان الكاف، وهو العِدْلُ الذي يُجْمَعُ فيه الأمتعة، و«رَدَاحٌ» بفتح الراء وبالكسر، أي عِظَامٌ كَثِيرَةُ الْحَشْوِ، وقال ابنُ حَبِيبٍ: رَدَاحٌ، أي مَلأَى، وكُلٌ منهما محتمل، لأن مقصودها بيان ما كانت فيه والدة أبي زرع من رَغَدِ الْعَيْشِ، فاقتضى ذلك كثرةَ أَمْتِعتِها وَسَعَةَ أَوْعِيَتِهَا، والله أعلم.

قوله: « وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ » أي واسع، يقال: البَيْتُ فَسِيحٌ وَفَسَاحٌ وفَيَاحٌ إذا كان واسعا، وقد وقع في رواية أبي عبيد بلفظ:

« فَيَاحٌ » بِمعنى كما تقدم، ويحتمل أن يكون كِنَايةً عَمَّا يُفْعَلُ فيه من الخير والمعروف، قاله القرطبي.

قوله: « ابْنُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ » وقد تقدم معناه.

قوله: « مَضْجَعُهُ كَمَسَلِّ شَطْبَةٍ » لفظ « مَضْجَع » بفتح الميم وإسكان الضاد وفتح الجيم اسم مَوضِعِ الضَّجْعِ، والضَّجْعُ هو اللُّصُوقِ بِالْأَرْضِ عَلى جَنْبٍ، والْمَعنى أي فِرَاشه، وأما «مَسَلِّ» فبفتح الميم والسين من السَلِّ، وهو انتزاع الشيء وإخراجه في رِفْقٍ، وأما « شَطْبَةٍ » فبفتح الشين وإسكان الطاء، وهي ما شُقَّ مِن جَرِيدِ النَّخلِ، وقال ابْنُ حَبِيبٍ: هي العُودُ الْمُحَدَّدُ كَالْمِسَلَّةِ، تَصفه بأنه خفيف اللحم كالشطبة وأن موضع نومه دقيق، وقيل: المسل مصدر بمعنى السَّلِّ سَدَّ مَسَدَّ الْمَفْعُول، أي كَمَسْلُول الشَّطْبَةِ، أي ما سُلَّ مِن قِشْرِهِ أو غِمْدِه، والمعنى ينام قدر ما يُسَلُّ السَّيْفُ مِن غِمْدِه ثُم يَستَيْقظ، وقال الحافظ: ويظهر لي أنها وصفته بأنه خفيف الوطأة عليها لأن زوج الأب غالبا تَسْتَثْقِلُ وَلَدَه من غيرها فكان هذا يُخَفِّفُ عنها.

قوله: « وَيُشْبِعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ » الجفرة بفتح الجيم وإسكان الفاء وهي الأنثى من ولد الْمَعْزِ إذا بلغ أربعة أشهر وفصل عن أمه، وزاد في رواية ابنُ الأَنْبَارِي: « وَتَروِيهِ فَيْقَةُ الْيَعْرَةِ، وَيَمِيسُ فِي حَلْقِ النَّتْرَةِ » والفَيْقَةُ بكسر الفاء وإسكان الياء ما يَجْتَمِع في الضَّرْعِ بين الْحَلْبَتَينِ، و« اليَعْرَةِ » بفتح الياء وإسكان العين وهي الْجَدْيُ، أي: العَنَاقُ، وأما « يَمِيسُ » فبفتح الياء وكسر الميم وإسكان الياء، فعل مضارع من مَاسَ، أي يَتَبَخْتَرُ، يقال مَاسَ يَمِيسُ إذا تَبَخْتَرَ، وأصل النَّتْرِ، الْجَذْبُ بقوة، والمراد بحلق النَّتْرَةِ هنا الدِّرْعُ اللَّيِّنَةُ الْمَلْمَسِ، وقيل اللَّطِيفَةُ، وقيل: الواسعة، والمقصود من كل ما ذَكَرتْ عن ابن أبي زرع، أنها تصفه بِخِفَّةِ الجسد وقلة مُؤَنِهِ من تقليل أكله وشربه وخفة نومه، وكُلٌّ من ذلك تتمادح به العرب، والله أعلم.

قوله: « بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ » تعني والله أعلم: رَبِيبَتُها أُخْتُ ابْنِ أبي زَرْعٍ السابق الذكر.

قوله: « طَوْعُ أَبِيهَا وَطَوْعُ أُمِّهَا » أي بَارَّةٌ بِهما مُطِيعة مُنْقادَة لأوامرهما، وفي رواية للنسائي: « زَيْنُ أُمِّهَا وَزَيْنُ أَبِيهَا » بدل طوع، وعند الطَّبَرَانِي: «وَقُرَّةُ عَيْنٍ لِأُمِّهَا وَأَبِيهَا، وَزَيْنٌ لِأَهْلِهَا». قوله: « وَمِلْءُ كِسَائِهَا » أي تملأ كساءَها، وهو كناية عن سَعَةِ جَسدها وكَمَال شخصيتها، وفي رواية ابن السِّكِّيتِ: « صِفْرُ رِدَاؤُهَا » بكسر الصاد وإسكان الفاء بمعنى خال فارغ، وهو إشارة إلى أنها ضَامِرةُ البَطْنِ، وتؤيده رواية أخرى: « وَمِلْءُ إِزَارِهَا » وزاد الْكَاذِيُّ في رِوَايتِه عن ابْنِ السِّكِّيتِ: « قَبَّاءُ هَضِيمَةُ الْحَشَا، جَائِلَةُ الْوِشَاحِ، عَكْنَاءُ، فَعْمَاءُ، نَجْلَاءُ، دَعْجَاءُ، رَجَّاءُ، قَنْوَاءُ، مُؤَنَّقَةٌ، مُفَنَّقَةٌ » قوله: « قَبَّاءُ » بفتح القاف وتشديد الباء المفتوحة، مِنَ الْقَبِّ، وهو تَجَمُّعٌ، والمراد بِالْقَبَّاءِ هنا أي ضامِرة البطن، قوله: « هَضِيمَةُ الْحَشَا » بفتح الهاء وكسر الضاد وإسكان الياء، بِمعى الأول، أي ضامرة البطن، قوله: « جَائِلَةُ الْوِشَاحِ » وِشَاح بكسر الواو وفتح الحاء، قِلادَةٌ مِن نَسِيجٍ مُرَصَّعَةٍ بِالْجَوَاهِرِ تَشُدُّهَا الْمَرأة بَيْنَ عَاتِقِها وكَشْحَيْهَا، أي يدور وِشَاحُهَا لِضُمُورِ بَطنِها، قوله:

«عَكْنَاءُ» بضم العين وإسكان الكاف من العُكْنَةِ، وهي الطَّيُّ الذي في بطن الجارية من السِّمَنِ، أي هي ذات أَعْكَانٍ، قوله: « فَعْمَاءُ» بفتح الفاء من الفَعْمِ، وهو الاتساع والامتلاء، أي ممتلئة الجسم، قوله: « نَجْلَاءُ » بفتح النون، من النَّجلِ، وهو سَعَةُ العَيْنِ في الْحُسن، أي واسعة العين، قوله: «دَعْجَاءُ» بفتح الدال من الدَّعجِ، وهو شدة سواد العين، أي شديدة السواد العينين، قوله: «رَجَّاءُ» بتشديد الجيم المفتوحة، أي كبيرة الكِفْلِ بكسر الكاف، وهو العَجزُ، أي مُؤَخَّرُ الجسد، قوله: « قَنْوَاءُ » بفتح القاف وإسكان النون، من القنا، وأصله ارتفاع في شيء، والمراد هنا ارتفاع الأنف، يقال للرجل أَقْنَى إذا كان أنفه طويلا مرتفعا، وامرأة قَنْوَاءُ، أي في أنفها طول وارتفاع. قوله: «مُؤَنَّقَةٌ» بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة اسم المفعول مأخوذ مِنَ الْأَنَقِ بفتح الهمزة وهو الإعجاب بالشيء، يقال للشيء أنيق، أي حَسَنٌ مُعْجِبٌ، قوله: «مُفَنَّقَةٌ» على وزن المُؤَنَّقَةِ مأخوذ من الفَنقِ، وهو النِّعمَةُ

والكَرَمُ، والمعنى أنها مُغَذَّيَةٌ بِالْعَيش النَّاعِم حيث كانت حسنة تُعْجِبُ، والله أعلم.

قوله: « وَغَيْظُ جَارَتِهَا » أي يُغِيظُ ضَرَّتَهَا ما ترى من حسنها وجمالها وأدبها، وسَعَة عَيْشِها، وفي رواية سَعِيد بن سلمةَ عند مسلم: « وَعَقْرُ جَارَتِهَا » بفتح العين أي تَدْهَشُ جارتُها بما ترى من الأوصاف المذكورة، وفي رواية حنبل: «وَغَيْرُ جَارَتِهَا» مِنَ الغَيْرَةِ، وهي الْحَمِيَّةُ، أي تَغِيرُ ضَرَّتُهَا بذلك، وفي رواية: « وَحَيْنُ جَارَتِهَا » بفتح الحاء وإسكان الياء، وهو الهلاك، أي هذا هو هلاك ضرتها، فتموت بِغَيْظِها من ذلك، وفي رواية: « وَعُبْرُ جَارَتِهَا » من العَبْرَةِ بفتح العين، أي ذلك ما يُبْكِيهَا لِغَيْظِهَا وَحَسَدِهَا، والله أعلم.

قوله: « جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ » وفي رواية الزُّبَيْرِ: « وَلِيدُ أَبِي زَرْعٍ » بدل جارية أبي زرع، والوليد هو الخادم يَشْتَرِكُ فيه الذَّكَرُ والْأُنْثَى، والله أعلم.

قوله: « لَا تَبُثُّ حَدِيثَنَا تَبْثِيثًا » لفظ: « تَبُثُّ » بفتح التاء وضم الباء وتشديد الثاء مأخوذ من البَثِّ بفتح الباء، وهو

تَفْرِيقُ الشيء وإظهاره، أي لا تُظْهِرُ سِرَّنَا بل تَكْتُمُه، وفي رِوايةٍ: « تَنُثُّ » من النَّثِّ بِمَعنَى، وقد تقدم بيان ذلك، والله أعلم.

قوله: « وَلَا تُنَقِّثُ مِيرَتَنَا تَنْقِيثًا » لفظ « تُنَقِّثُ » بضم التاء والنون وتشديد القاف المكسورة من النَّقْثِ، وهو الْخَلْطُ والنَّقلُ، قوله: « مِيرَة » بكسر الميم وإسكان الياء وفتح الراء، وهي الطعام الْمَجْلُوبُ إلى البلد، والمعنى أنها لا تأخذ طعامهم على جهة الْخِيانة والسرقة، تُرِيد أَنْ تَصِفَها بالأمانة وحفظ السر، ووقع عند الْخَطَّابِي: « وَلَا تُفْسِدُ مِيرَتَنَا تَغْشِيشًا » وذكر أنه مُشتق من غَشِيشِ الْخُبْزِ إذا فَسَدَ، تُرِيد أنها تُحْسِنُ مُرَاعَاةَ الطعام وتَتَعَاهدُه بِأَنْ تُطْعِمَ مِنْه أَوَّلًا طَرِيًّا ولا تُغْفِله فَيَفْسُدَ، وقال ابْنُ الْأَثِيرِ: هو مأخوذ من الغِشِّ، وقيل: من النَّمِيمة، والأول أقرب، والله أعلم.

قوله: « وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْشِيشًا » لفظ « تَعْشِيشًا » مأخوذ من عُشِّ الطَّيْرِ، أي لا تَتْرُكُ الْقُمَامَةَ والْكُنَاسَةَ في بَيْتِنَا كَعُشِّ الطَّيْرِ، بل تتعاهده بِأَنْ تُصْلِحَهُ وتُنَظِّفَهُ، وتَتَحَاول على إِبعَادِ القُمَامَةِ والكُنَاسَةِ فيه، وقيل: هو كِنَايَةٌ عن وَصْفِهَا بِأنها لا

تأتيهم بِشَرٍّ وَلا تُهْمَةٍ، وَزَاد الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ في رِوَايتِه: « ضَيْفُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا ضَيْفُ أَبِي زَرْعٍ، فِي شِبَعٍ وَرِيٍّ وَرَتْعٍ، وَطُهَاةُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا طُهَاةُ أَبِي زَرْعٍ، لَا تفْتُرُ وَلَا تُعَدِّي، تَقْدَحُ قِدْرًا وَتَنْصِبُ أُخْرَى، فَتَلْحَقُ الْآخِرَةُ بِالْأُولَى، وَمَالُ أَبِي زَرْعٍ، فَمَا مَالُ أَبِي زَرْعٍ، عَلَى الْجَمَمِ مَعْكُوسٌ، وَعَلَى الْعُفَاةِ مَحْبُوسٌ »

قوله: « رِيٍّ » بفتح الراء، هو الْشَّكلُ الْحَسَنُ، أو كَثرَةُ النِّعَمِ، قوله: « رَتْعٍ » بفتح الراء وإسكان التاء، هو رَغَدُ الْعَيشِ، أي هُمْ في النِّعمَةِ ورغد العيش، قوله: «طُهَاةُ» بضم الطاء جمع طاهِي، وهو الطَّبَّاخُ، أي طَبَّاخُوا أَبِي زَرْعٍ، قوله: « لَا تَفْتُرُ » بفتح التاء وإسكان الفاء، مِن الْفُتُورِ، وهو الضَّعْفُ، أي لا تَضْعُف، قوله: « وَلَا تُعَدِّي » مَأخُوذُ مِن التَّعْدِيَةِ، وهو الانصراف عن الأمر، أي لا يَنْصَرِفُون عن أعمالهم من الطَّبْخِ، قوله: « تَقْدَحُ قِدْرًا » من الْقَدْحِ، بِفتح القاف وهو الْغَرَفُ، أي تَغْرِفُ الْقِدْرَ وَتُفَرِّقُ، يقال: قَدَحَ الْقِدْرَ إذا غَرَفَ مَا فِيها مِنَ الْمَرَقِ ونحوه، قوله: «وتَنْصِبُ أُخْرَى» أي تَرْفَعُ على النار، قوله: « عَلَى الْجَمَمِ مَعْكُوسٌ » مأخوذ من جُمَّةٍ مِنَ

الْقَومِ يسألون في الدِّيَةِ، أي جماعة كثيرة من الناس، ويُطلَقُ على شَعَرِ الرَّأس الْمُتَدَلِّي إِلى شَحْمَةِ الأُذُنِ. « مَعْكُوسٌ » أي مَرْدُودٌ، والمعنى، أن مَالَهُ مَردُودٌ عن السؤال عن الدِّيَةِ، وهذا والله أعلم، كِنَايةٌ عَن كونه لَمْ يُصِبْ دَمًا قَطُّ فَيَسْأَلَهُ أَصحَابُ الْمَقْتولِ دِيَةَ أَخِيهم، يقال: أَجَمَّ يُجِمُّ إذا أَعطَى الْجُمَّةَ، قوله: « وَعَلَى الْعُفَاةِ مَحْبُوسٌ » الْعُفَاةُ هم السائلون، والْمَحْبُوس، مَوْقُوفٌ، أي مَالُهُ موقُوفٌ لِلسَّائِلِين والْمُحتَاجِين، والله أعلم.

قوله: « قَالَتْ: خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالْأَوْطَابُ تُمْخَضُ » «الْأَوْطَابُ» بفتح الهمزة وإسكان الواو جمع وَطْبٍ، بفتح الواو وإسكان الطاء، وهو وِعَاءُ اللَّبَنِ، وأما «تُمْخَضُ» فبضم التاء وإسكان الميم وفتح الْخَاء من الْمَخْضِ، وهو تَحرِيكُ اللَّبَنِ في الْمِمْخَضَةِ « وهي إناء اللبن » لإخراج زُبْدِهِ، تُرِيدُ بذلك أَنَّ الْوَقْتَ الذي خرج فيه وَقْتُ الْخِصْبِ وطِيبِ الرَّبِيعِ، وكأن ذلك تَوْطِئَةٌ لِلْبَاعِثِ على رؤية أبي زرع للمرأة على الحالة التي رآها، أي أنها من مَخْضِ اللَّبَنِ تَعِبَتْ فَاسْتَلْقَتْ تَسْتَرِيحُ فرآها أبو

زرع على تلك الحالة، قاله الحافظ، وهناك احتمال آخر ذكره، وهذا أظهر، والله أعلم.

قوله: « فَلَقِيَ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بِرُمَّانَتَيْنِ، فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا » لفظ «الْفَهْدَيْنِ» مُثَنَّى الْفَهْدِ، وقد تقدم تعريفه، وفي رِوايَةِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ: «كَالصَّقْرَيْنِ» مُثَنَّى الصَّقْرِ، وهو الطَّير المعروف، وفي رواية الْكَاذِيِّ: «كَالشِّبْلَيْنِ » مُثَنَّى الشِّبْلِ بِكَسرِ الشِّين وإسكان الباء، وهو ولد الْأَسَدِ إذا قَوِيَ على الصَّيدِ، ويُجْمعُ على أَشْبَالٍ وَشِبَالٍ وشُبُولٍ، وأما «رُمَّانَتَيْنِ» فَبِضَم الراء وتشديد الميم المفتوحة، مُثَنَّى الرُّمَانَةِ، وهي ثَمَرَةٌ مَعروفَةٌ، وهذا كِنَايةٌ عن كَونِها عَظِيمَةَ الْكِفْلِ حيث إذا اسْتَلْقَتْ صار بَيْنَها وبين الأرض فَجْوَةً يَجري فيها الرُّمَّانُ، وقيل: الْمُراد بالرُّمَّانَتَيْنِ ثَدْيَاهَا إشارة إلى صِغَرِ سِنِّهَا، واختاره الْقُرْطُبِيُّ تَبْعًا لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَنْكَرهُ أبو عُبَيدَ واختار الأول، وفائدة وَصْفِ وَلَدَيْ هذه الْمَرأة التَّنْبِيه على أسباب تَزْوِيج أبي زرع لها، لأنهم كانوا يَرْغَبُونَ في

أن تكون أَوْلَادهم مِنَ النِّساء الْمُنْجِبَاتِ، فلذلك حَرَصَ أبو زرع عليها لما رآها، أفاده الحافظ في الفتح.[11]

قوله: « فَنَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا » لفظ « سَرِيًّا » بفتح السين وكسر الراء، مُفْرَدُ سَرَاةٍ، وهم خِيار الناس وكُبَرَاؤُهُم في حُسنِ الصُّورَةِ والْهَيْئَةِ، أي فَنَكَحْتُ بعد أبي زرع رَجُلًا شَرِيفًا وَجِيهًا في قَوْمِه، وفي رِوَايةِ الزُّبَيْرِ: « شَابًّا سَرِيًّا » بَدَلُ رَجُلٍ، وقيل: سَرِيًّا: أي سَخِيًّا، قاله الْحَرِبِيُّ.

قوله: « رَكِبَ شَرِيًّا » على وَزنِ سَرِيًّا، مأخوذ من قولهم: شَرَى الْفَرْسُ إذا أَسْرَعَ، أي رَكِبَ فَرَسًا مُلِحًّا مُتَمَادِيًا في السَّيْرِ بِلَا فُتُورٍ، وقيل: الفَائِقُ الْخِيَارُ، قاله ابْنُ السِّكِّيتِ، وفي رِوَايَةِ الزُّبَيْرِ: « أَعْوَجِيًّا » مَنْسُوب إلى أَعْوَجَ، وهو فَرَسٌ مَشْهُورٌ تَنْسِبُ إليه الْعَرَبُ جِيَادَ خَيْلِهَا، كان لِبَنِي كِنْدَةَ ثم لِبَنِي هِلَالٍ، وقيل: كان لبعض ملوك كِنْدَةَ فَغَزَا قومًا مِنْ قَيْسٍ فَقَتَلُوه وأَخَذُوا فَرَسَه، نَقَلهُ الحافظ عن ابن خَالَوَيْهِ.[12]

---

[11] – انظر: فتح الباري، ج: (9) ص: (273)

[12] – انظر: المصدر السابق، ج: (9) ص: (274)

قوله: « وَأَخَذَ خَطِّيًّا » بفتح الخاء وكسر الطاء نِسْبَةً إلى الْخَطِّ، وهِيَ قَرْيَةٌ بِسَاحِلِ البَحْرِ تُجْلَبُ مِنها الرِّمَاحُ، وقيل: مَوْضِع بِنَوَاحِي الْبَحْرَينِ، أي أَخَذ الرُّمْحَ الْخَطِّيَّ، وهذا كِنَايةٌ عَن شَجاعَتِه.

قوله: « وَأَرَاحَ عَلَيَّ نَعَمًا ثَرِيًّا » لفظ « أَرَاحَ » مأخوذ من الرَّوَاحِ، وهو ما بين زوال الشمس إلى الغروب، والمراد هنا أي أَعْطَانِيهَا وأَتَى بِها إِلى الْمُرَاحِ، وهو مَوْضِعُ مَبِيتِهَا، وقيل: غَزَا فَغَنِمَ فأتى بِالنَّعَمِ الْكَثِيرَةِ، حكاه الحافظ عن ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، والأول أظهر، وقوله: « نَعَمًا » بفتح النون والعين، وهو اسم الجمع لا واحد له من لفظه، وهو اسم لِلْإِبِلِ خاصة لَكِن يُطْلَق على غيرها من المواشي، ويُجمَع على أَنْعَامٍ ونُعْمَان بضم النون وإسكان العين كَحُمْلَان، ويَشْتَرِكُ فيه الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، وقوله « ثَرِيًّا » بفتح الثاء وكسر الراء، من الثَّروةِ، وهي الكثير من المال وغيره لكن المشهور إطلاقها على المال.

قوله: « وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا » لفظ « رَائِحَة » مشتق مِنَ الرَّوَاحِ، والمراد به هنا الرَّاجِعَة من وقت الرواح إلى مأواها،

وقوله « زَوْجًا » أي اثنين، ويحتمل أن يكون المراد به الذكر والأنثى، والمعنى أنه أعطاها من كل سائمة راجعة إلى مَبِيتِها آخر النهار زَوْجًا، وفي رِوَايَةِ مُسلم: « ذَابِحَةٍ » بدل رَائِحَةٍ، أي كل ما يجوز ذَبْحُه من الأنعام وغيرها، والله أعلم.

قوله: « وَقَالَ: كُلِي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكِ » لفظ « مِيرِي » بكسر الميم والراء مأخوذ من الْمِيرَةِ، وَهو الطعام الْمَجْلُوبِ كما تقدم، أي كُلِي ما شِئْتِ يا أُمَّ زَرعٍ وصِلِي أَقْرِبَاءَكِ بِالْبَذْلِ وَالعَطاءِ من أنواع هذا المال، وقد وَصَفَتْ أُمُّ زَرْعٍ زَوجَهَا هذا بِسَعَةِ الْمَالِ والشَّرَفِ وَالسُّؤْدَدِ في ذَاتِه والشَّجَاعَةِ والْجُودِ وَالْكَرَمِ.

قوله: « قَالَتْ: فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آنِيَةِ أَبِي زَرْعٍ » أي لو جَمَعْتُ كُلَّ ما أعطاني جُملَةً مِن يوم كَوْنِي في بيته إلى مُدَّةِ الْغَزْوِ فَوَزَّعْتُهُ عَلى الْمُدَّةِ لَكَانَ حَظُّ كُلِّ يَومٍ مَثْلًا لَا يَمْلَأُ أَصغرَ آنية أَبِي زَرعٍ التي كان يُطْبَخُ فِيها في كُلِّ يومٍ على الدَّوَامِ بِغَيرِ نَقْصٍ وَلَا قَطْعٍ، كَذا أَفاده الحافظ في الفتح، وكأنه رَجَّحَ الْقَولَ بأن معنى قوله: « وَأَرَاحَ عَلَيَّ نَعَمًا

ثَرِيًّا » أي غَزَا فَغَنِمَ فأتى بِالنَّعَمِ الْكَثِيرَةِ تَبْعًا لِابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وفي رواية للطبراني: « فَلَو جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَصَبْتُهُ مِنْهُ فَجَعَلْتُهُ فِي أَصْغَرِ وِعَاءٍ مِنْ أَوْعِيَةِ أَبِي زَرْعٍ، مَا مَلَأَهُ » وبالله التوفيق.

قوله: « قَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ » أي أكون لك مثل أبي زرع لأم زرع في الْأُلْفَةِ وَالْوَفَاءِ لا في الفُرْقَةِ والْجَلَاءِ كما في رِواية الْهَيْثَمِ بْنِ عَدِيٍّ، وإنما قال لها ذلك تَطْيِيبًا لَها وطُمَأْنِينَةً لِقَلبِها بدفع إِبْهامِ عُموم التَّشبِيه بِجَميع أحوال أبي زرع الْمَذكُورةِ في الحديث، إذ لم تكن فيه خَصْلَةٌ مَذْمُومَةٌ عِند أُمِّ زَرْعٍ حاشا ما تقدم من طلاقه لها، وقد أجابت عائشةُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَحْسَن الإجابة كما جاء في رِوايةِ الزُّبَيْرِ: « بِأَبِي وَأُمِّي لَأَنْتَ خَيْرٌ لِي مِنْ أَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ » والله أعلم.

فَصْلٌ فِي ذِكْرِ مَا تَضَمَّنَهُ الْحَدِيثُ مِنَ الْفَوَائِدِ

وفي هذا الحديث فَوَائِدُ جَمَّةٌ نذكر أَهَمَّها ببصورة الإجمال، فنقول: وبالله التوفيق:

الأولى: نَدَبِيةُ حسن مُعاشرة الرجل أهله بالتأنيس والمحادثة بالأمور المباحة ما لم يَفضِ ذلك إلى الْخَوض في الْمَنْهِيَّاتِ، وهذا من هديه ﷺ.

الثانية: استَنْبَط بَعضُهم من هذا الحديث أنه يَجُوز ذِكرُ من ليس بِمُعَيَّنٍ بِما فيه من العيوب والمكروهات، لأنه لا يَتَأَذَّى بذلك، وإليه مال الْقُرْطُبِيُّ في الْمُفْهِم، قلت: وهذا ليس على إطلاقه، بل يشترط أن يكون ذلك على جِهَةِ التَّحذير والزجر لا على جِهَةِ التنقيص، وإلا فهذا غير مُسَلَّمٌ، بل يَتَصَادَمُ بِظَوَاهِرِ الأدلة الشرعية الواردة في تحريم الغِيبة بِرُمَّتِها، فالْمعروف أن الغِيبةَ مُحرَّمةٌ مُطلَقا إلا فيما خصه الدليل أو رخص فيه، وليس هناك نص صريح ثابت عن النبي ﷺ يدل على جواز ذلك على جِهَةِ التنقيص، والله أعلم.

الثالثة: استدَلَّ به بَعضُهم على جواز وصف المرأة زوجها بما تَعْرِفُ فيه من العُيوب، وهذا ليس على إطلاقه وهو أيضا كسابقه، وإنما يَجُوز ذلك على جِهَةِ الشَّكْوَى وطَلَبِ التَّخَلُّصِ بحيث إذا كانت المرأة تَرَى من زوجها أَشْيَاءَ مَكْرُوهةً مُخالِفةً لِتَوجِيهَاتِ الإِسْلَام وتَعَالِيمِه أو كان يُسِيئُ مُعَاشَرَتَها، ولا تَستَطِيع التخلص مِن فِعلِه هذا إلا بِذكرِ ذلك لِمن يَستَطِيع زَجره، وأما فعل ذلك على وجه التنقيص والتعييب فلا قائل به من العلماء، إذ لم يَثْبُتْ أَنَّ امرأة فَعلَتْ ذلك بِمَحْضَرِه ﷺ فَأَقَرَّها عليه، وَالْقَواعِدُ الشَّرعية مُتَظَاهِرةٌ على ذلك، والله أعلم.

الرابعة: جواز الْمُحادثة عَنِ الْأُمَمِ الغَابِرَةِ والأَجْيَالِ الْمَاضِيَةِ بِمُلَحِ الأخبار وضَرْبِ الْأَمْثَال بِهم اعْتِبَارًا.

الخَامسة: استحباب إِعلَامِ الزَّوجِ زَوجَتِه بِمحَبَّتِه إِيَّاها إذا أَمِنَ من إعراضها عنه، وكذلك المرأة، لأن في ذلك تَقْوِيَةُ الْعَلَاقاتِ فيما بينهما، وقد أَمَر النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُعْلِمَ الحَبِيبُ حَبِيبَهُ مَحَبَّتَهُ لَه كما روى الترمذي في سننه من طريق يحي بن سعيد القَطَّانَ عَن ثَور بْنِ يَزِيدَ عن حَبِيبِ بن عُبيد عن الْمِقدَامِ بْنِ مَعْدِي

كَرِبَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: « إِذَا أَحَبَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُعْلِمْهُ إِيَّاهُ »[13]

السادسة: استحباب شكر المرأة زوجها على إحسانه لها، وعلى هذا تَرْجَمَ لَه النَّسائي في الكبرى.

السابعة: جواز تخصيص الرجل بعض نسائه بِمَشْهَدِ ضَرَائِرِها بِما يُسْتَطَابُ به من الأقوال والأفعال واللُّطْفِ إذا اسْتَوفَى لِلْأُخْرَى حَقَّها، وهذا جائز إذا أُمِنَ من الْمَيْلِ الْمُفْضِي إلى الْجَوْرِ.

الثامنة: استنبط منه بعضُهم أنه يجوز تَحَدُّثُ الرَّجُل مع زَوجَتِه في غير نَوْبَتِها، وهذا غير مُستفاد من هذا الحديث إذ ليس فيه ما يدل على أن هذه الْمُحَادثة وَقَعَتْ في غَيرِ نَوْبَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، مع ثُبُوتِ جَوَاز ذلك في الشرع.

---

13 – أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب ما جاء في إعلام الحب، (2392) وقال: حديث حسن صحيح. وصححه الألباني.

التاسعة: جواز مُبالغة الواصِف لِمَوصوفه بشرط ألا يُفْضِي ذلك إلى ما يُخِلُّ بالْمُرُوءَةِ أو مُجَاوَزةِ الْحَدِّ.

العاشرة: إن الحب يَسْتُرُ الإساءَةَ، وذلك أن أُمَّ زَرعٍ بَالَغَتْ في وَصْفِ أبي زرع بِمَحَاسِنِ الأَخْلَاق حتى بَلَغَتْ حَدَّ الإِفْرَاطِ والغُلُوِّ على الرَّغْمِ من إِسَاءَتِه لها بِتَطْلِيقِها، وقد وَقَع في بعض طُرُقِ الحديث إشارة إلى أن أبا زرع نَدِمَ على طلاقها.

الحادية عشرة: جواز وصف النِّساءِ الْمُبْهَمات وذكر مَحَاسِنِهِنَّ للرجل على جِهَةِ الْمَدْحِ وطَلَبِ التَّأَسِّي لا على جِهة الغَزَلِ، بشرط أن لا يُذْكَر مِنْ وَصْفِهَا ما لا يَجُوز لِلرِّجَال تَعَمُّدِ النَّظَرِ إليه.

الثانية عشرة: فيه دَلِيلٌ على قَبُول خَبرِ الوَاحد وَالعَمَل به، وذلك أن أُمَّ زَرعٍ أَخْبَرَتْ بِما يُحْمَدُ من أَحْوَال أبي زرع، فأقر النبي ﷺ ذلك ولم ينكره، بل قال من ذلك لعائشة: «كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ» أي يكون لها كَهَذَا الرجل لامرأته في الْأُلْفَةِ وَالْوَفَاءِ.

الثالثة عشرة: جواز التأسي بأهل الفضل والكرم من كل أُمَّةٍ، لأن أم زرع أَخبَرتْ بِحُسنِ عِشْرَةِ أَبي زَرْعٍ فَامْتَثلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، كَذا حكاه الحافظ عَنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ، وتَعَقَّبهُ القَاضِيُّ بأنه ليس في سِيَاقِ الحديث ما يَقْتَضِي أنه تَأَسَّى به، وإنما أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ حَالَه مَعها مِثل حَالِ أُمِّ زَرعٍ مع زوجها من حيث الألفة والوفاء، وهذا جَيِّدٌ، ومع ذلك ما استَنْبطَه الْمُهَلَّبُ صَحيحٌ باعتبار أن الخبر إذا سِيقَ وظَهر مِنَ الشارع تَقرِيرُه مع الاستحسان له جاز التأسي به، كذا قاله الحافظ في الفتح.

الرابعة عشرة: جواز مَدْحِ الإنسان بما فيه مِنَ الْمَكَارِمِ الأخلاق وجَمِيل الْمُعاشَرَة وغَير ذلك، بشرط عدم الْمُبَالغَةِ والغُلُوِّ، وهذا ليس من الْمَدْحِ الْمَنْهِيِّ عنه.

الخامسة عشرة: جواز الكلام بالألفاظ الغَرِيبَة الغَامِضة الْمَسْجُوعَة واستعمال السَّجعِ في الكلام إذا لم يكن فيه تَكَلُّفٌ، ويَنْبَغِي في ذلك مُرَاعَاة أَحْوال الْمُخَاطَبِين وما يُخْطَبُ فيه، فإنه لا يَنْبَغي لِخَطِيبِ الْجُمُعَةِ أن يُلْقِي الْخُطبَةَ بِمِثلِ هذه الألفاظ، لِأَنَّ غَالِبَ السَّامِعِينَ عَوَّامٌّ لا يَفْقَهُون ما يقول، والله أعلم.

السادسة عشرة: إنَّ مُحادَثَةَ النِّساءِ ومُناقَشَتَهُنَّ ومُسَامَرَتَهُنَّ فيما بَيْنَهنَّ لا تكون غالبا إلا في الرِّجال وأحوالهن بِخِلاف الرِّجال، فَإِنَّ غَالِب حَدِيثِهم يكون فيما يَتَعَلَّقُ بِأُمُور الْمَعَاشِ.

السابعة عشرة: جواز قول بِأَبِي وَأُمِّي، بِمَعنَى فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، وقد تَرْجَمَ لَهُ الْبُخارِيُّ في الصحيح في كتاب الأدب، وحكى الحافظ في الفتح عن أبي بكر بن أبي عَاصِمٍ أَنَّه اسْتَوْعَبَ الآثارَ الدَّالَةَ على الجواز في كتابه: « آدَاب الْحُكَمَاءِ » وجَزَمَ بجواز قول ذلك لِلْكُبَرَاءِ والسَّلَاطِينِ، وقول ذلك لَيْس بِخَاص به ﷺ، وقد ثَبَتَ عنه ﷺ أنه قال لِفَاطِمَةَ رضي الله عنها: « فِدَاكِ أَبُوكِ » وكذلك ثَبَتَ في الصحيح أنه ﷺ قال ذلك نَفْسُهُ لِسَعْدِ يَومَ أَحُدٍ: « ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي » ولو كان خاصا به ما قاله لغيره، والله أعلم.

الثامنة عشرة: جواز حِكَايةُ أخبار الأُمَمِ الْمَاضِيَةِ من حُسنِ الْمُعاشَرَةِ والتَّأَسِّي بهم في ذلك، وهذا جائز بلا خِلاف.

التاسعة عشرة: إن الإحسانَ يُذْهِبُ الْحِقْدَ وَالْغِلَّ مِن أَجَلِ الإِسَاءَةِ، فَكُل إِنْسانٍ مَجْبُولٌ على بُغْضِ من أَسَاءَ إليه وعكس

ذلك، وتَطْلِيقُ أَبِي زَرْعٍ لِأُمِّ زرعٍ مُوجِبٌ لِلْحِقْدِ وَالْبَغْضَاءِ، فَأَذْهَبَتِ الْإِحْسَانَاتُ الْمَاضِيةُ هَذَا الْحِقْدَ.

العشرون: إِنَّ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ والْعِتقِ ليس لها محل من الاعتبار، وإِنَّما العبرة بالنِّيَّاتِ والْأَلْفَاظِ الصَّرِيحةِ والْكِنَايَاتِ الْبَيِّنَةِ، فإنه ﷺ تَشَبَّهَ بِأَبِي زَرْعٍ في حُسنِ عِشْرَتِه مع أم زَرْعٍ، وَقَد عَلِمْتَ أَنَّ أبا زَرعٍ قد طَلَّقَ أُمَّ زَرعٍ، فلم يَسْتَلْزِمْ ذلك وُقُوعَ الطَّلَاقِ لِكَوْنِه لم يَنْوِ ذلك، فَتَبَيَّنَ من ذلك أن الْمُشَبَّهَ بالشيء لا يَنْزِلُ مَنْزِلَتَه في كل شيء، وهذا هو الصحيح وبه قال جماهير العلماء، والكلام عن الْكِنَاياتِ الْمَذْكُورةِ مَبْسُوطٌ في الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ، وليس هنا مَحَل بَسْطِهِ، والله أعلم.

الحادية والعشرون: في هذا الحديث أنواع كَثِيرَةٌ مِنَ الْفُنُونِ البَلَاغِيَّةِ وَالْبَدِيعِيَّةِ وَالْمَعَانيةِ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَالاسْتِعَارَةِ بِأَنْوَاعِها، وَالتَّسْجِيعِ، والْمُقَابَلَةِ، والْمُطَابَقَةِ، وَالاحْتِرَاسِ، وَالْمُوَازَنَةِ، وَالإِشَارَةِ، وغير ذلك كثير، هذا، والله أعلم.

الْخَاتِمَةُ

هذا ما أَرَدْنَا جَمعَه مِن أقوال أهل العلم في شرح هذا الحديث، وقد يَتَبَيَّنُ لِكُل نَاظِرٍ مُتَأَمِّلٍ من خِلَالِ دَرَاسِته لِهذا الحديث أنه ليس خَالِيًا عَن الْفَوَائِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وأنه لم يُورَدْ لِمجرد التَّأْنِيسِ فَقَطْ.

وقد شَرَعَتُ لِإِعْدَادِ هذا الشَّرحِ يومَ السَّبتِ كما تقدم في الْمُقَدَّمةِ، وتَمَّ الْفَرَاغُ منه يَومَ الثُّلَاثَاءِ (24) مِن نَفْسِ شَهْرِ الْبِدَايَة أَعْنِي الشَّهْر الثَّالِث الْهِجْرِي (3) سَنَة (1442) ه الْمُوَافِق (2020) م. فنَسأَلُ اللهَ جَلَّ ثناؤه أَنْ يَنْفعَ به الإِسْلامَ والْمُسلِمين.

أخوخم في الله

أَبُو زَكَرِيَّا الرِّغَاسِيُّ

أَهَمُّ الْمَرَاجِعِ

1- صحيح البُخارِي، لأبي عبد الله محمد بن إِسْماعِيلَ الْبُخارِي، دار الفجر للتراث.

2- صحيح مسلم، لأبي الْحُسَين مسلم بن الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِي، دار الفجر للتراث،

3- سُنَنُ النَّسَائِي الكُبرى، لأحمد بن شُعَيْب النَّسائِي، مُؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: (1421) هـ

4- صحيح ابن حِبَّانَ، لِمُحمد بن حِبَّان بن أحمد البُسْتِي، مُؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: (1408) هـ

5- المُعجَمُ الكَبِيرُ، لأبي القاسم سُلَيْمَانَ بن أحمد الطَّبَرَانِي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

6- فتح الباري، للحافظ أبي الفضل، أحمد بن علي بن حَجَرٍ العَسْقَلَانِي، المكتبة العصرية للطباعة، الطبعة الأولى: (1421)هـ

7- شرح صحيح البُخاري لِابْنِ بَطَّالٍ، لأبي الْحُسَينِ علي بن خَلَفِ بنِ بَطَّالٍ الْمَالِكِي، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية: (1423)هـ

8- عُمْدَةُ القَاري، لأبي محمد بَدرِ الدِّينِ محمود بن أحمد الْعَيْنِي، دار إحياء التراث العربي.

9- الْمِنْهاجُ شرح صحيح مسلم، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، مؤسسة المختار، الطبعة الأولى: (2001) م

10 - إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليَحْصَبِي، دار الوفاء، الطبعة الأولى: (1419) هـ

11 - الْمُفْهِمُ، لأبي العباس أحمد بن عُمرَ بن إبراهيم القُرْطُبِي، دار ابن كثير، الطبعة الأولى: (1471) هـ

12 - دَرَّةُ الضَّرْعِ، لـمحمد بن عبد الكريم بن فَضلِ الرَّافِعِي المتوفى سنة (580) هـ

13- غَرِيب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سَلَّام، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى: (1384) هـ

14- النِّهَايةُ في غريب الحديث والأَثرِ، لِمَجد الدين أبي السعادات الْمبارك بن محمد بن الأثير، المكتبة العلمية بدون تاريخ.

15- لِسَانُ العَرَبِ، لِمُحمد بن مُكَرَّمِ بن علي بن مَنظُور الإفريقي، دار صادر، الطبعة الثالثة: (1414) هـ

16- مَقَايِيسُ اللُّغَة، لأحمد بن فَارِس بن زكريا القَّزْوِينِي، دار الفكر.

17- تَاجُ العَروس، لِمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الزُّبَيْدِي، دار الهداية.

18- مُختار الصِّحَاح، لِمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الحديث: (1424) هـ

19- الْمُعجم الوسيط، للدكتور إبراهيم أنيس وآخرين، الطبعة الثانية: (1392) هـ.

فِهْرِسُ الْكِتَابِ